دليل أخلاقيات وضوابط البحث العلمي

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

وحدة ضمان الجودة

رؤية الكلية: تتطلع الكلية لأن تصبح صرحاً شرعياً وقانونياً متميزاً معرفياً وبحثياً، جامعاً بين الأصالة والمعاصرة، ذا إسهام مجتمعي وحضور تنافسي محلياً وإقليمياً وعالمياً، وأن تحقق أعلى مقاييس الجودة والاعتماد الأكاديمي.

رسالة الكلية: تأهيل كفاءات علمية متخصصة علميا وبحثيا في مختلف فروع المعرفة الشرعية والقانونية؛ خدمة للمجتمع المحلي والعالمي، وفق معايير الجودة الشاملة.

مقدمة

إن تقدم المجتمعات في مجال العلم والمعرفة لن يتوافر إلا باتخاذ البحث العلمي أسلوبًا ووسيلة ومنهاجًا، فالبحث العلمي هو المدخل الطبيعي لأي نهضة حضارية وتنمية حقيقية، وهو يعتبر الدعامة الأساسية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية؛ إذ به توجد الحلول للمشاكل التي تواجه تقدم الدول، وبه تنهض الأمم وتستطيع تشخيص مشكلاتها المختلفة، وتطويع إمكاناتها من أجل تطوير مجتمعاتها، ونشر الثقافة والوعي، وتحقيق التقدم والتنمية والرفاهية والازدهار لشعوبها؛ حيث إن كل ما تم التوصل إليه من اختراعات وإنجازات في مختلف المجالات العلمية، والطبية والتكنولوجية والاجتماعية وغيرها يعود الفضل في إنجازه إلى البحوث العلمية التي ساهمت في إنجازها مختلف المراكز البحثية على مستوى العالم وعبر التاريخ.

وعليه فإن البحث العلمي يعتبر رصيدًا قوميًا وثروة وطنية يجب تشجيعه ودعمه بكل الوسائل وكافة الطرق؛ حيث هو الوسيلة الأهم والأعظم للانتقال للمستوى الحضاري المتقدم لدخوله في جميع الميادين والمجالات العلمية، كما يجب أن يكون معلومًا بأن أسس وأصول البحث العلمي واحدة مهما اختلفت التخصصات والمناهج، وعليه فجوهر البحث العلمي واحد مهما اختلفت المسميات.

لكن لإنجاز البحوث العلمية والوصول من خلالها إلى النتائج المرجوة لا بد من الالتزام بمنهج علمي سليم يأخذ بالاعتبار القيم الأخلاقية التي ينبغي التقيد بها عند تنفيذ هذه البحوث، ومن هنا نبعت أهمية إصدار دليل أخلاقيات البحث العلمي، والذي يتضمن أهم القيم والمبادئ الأخلاقية المتعلقة بإنجاز البحوث العلمية وفق المعايير العالمية، وعلى الباحث أن يكون ملمًا بتلك المقيم والمبادئ الأخلاقية، ملتزمًا بمضمونها في إجراء الأبحاث العلمية حتى تحقق هذه الأبحاث ثمرتها المرجوة منها وفق المعايير العالمية، ومما يضاعف من أهمية أخلاقيات البحث العلمي هو أن عدم الالتزام بها لدى الباحثين يؤدي إلى عواقب وخيمة على المستوى الفردي والاجتماعي، وعليه فإنه يجب على الباحث في أي مجال من المجالات العلمية أن يتصف بمعايير ومواصفات أخلاقية مضافة إلى المواصفات المعرفية والمنهجية العلمية للمجال الذي يبحث فيه؛ من أجل رفع قيمة البحوث العلمية وزيادة جودتها، والرقي بالباحثين والمجتمع.

رؤية الكلية: تتطلع الكلية لأن تصبح صرحاً شرعياً وقانونياً متميزاً معرفياً وبحثياً، جامعاً بين الأصالة والمعاصرة، ذا إسهام مجتمعي وحضور تنافسي محلياً وإقليمياً وعالمياً، وأن تحقق أعلى مقاييس الجودة والاعتماد الأكاديمي.

رسالة الكلية: تأهيل كفاءات علمية متخصصة علميا وبحثيا في مختلف فروع المعرفة الشرعية والقانونية؛ خدمة للمجتمع المحلي والعالمي، وفق معايير الجودة الشاملة.

وفي هذا الشأن قامت كلية الشريعة والقانون بالقاهرة جامعة الأزهر، بإنشاء دليل لأخلاقيات البحث العلمي يهدف إلى إخراج صورة مثالية من الباحثين، وإلي زيادة انتماء أعضاء هيئه التدريس بالكلية إلي رسالتها الحقيقية، والعمل علي تطور المجتمع الذي نعيش فيه، فهذا الدليل لا يتعلق بالجانب الفني والعلمي في بحث عضو هيئه التدريس، وإنما يتعلق بالأمانة والضمير والوجدان، وعليه فيعتبر هذا الدليل منهجًا أخلاقيًا نسير عليه في البحث العلمي حتى نصل الي المبادئ والقواعد الواجبة الاتباع.

رؤية الكلية: تتطلع الكلية لأن تصبح صرحاً شرعياً وقانونياً متميزاً معرفياً وبحثياً، جامعاً بين الأصالة والمعاصرة، ذا إسهام مجتمعي وحضور تنافسي محلياً وإقليمياً وعالمياً، وأن تحقق أعلى مقاييس الجودة والاعتماد الأكاديمي.

رسالة الكلية: تأهيل كفاءات علمية متخصصة علميا وبحثيا في مختلف فروع المعرفة الشرعية والقانونية؛ خدمة للمجتمع المحلي والعالمي، وفق معايير الجودة الشاملة.

دليل أخلاقيات البحث العلمي

يشتمل هذا الدليل على مجموعة من القيم والمفاهيم العامة لأخلاقيات وخصائص البحث العلمي المتعلقة بالباحث والبحث في مستويات الأبحاث، وذلك بهدف نشر الوعي بالمعايير السلوكية والأخلاقية والقيمية في أشكال البحث العلمي كلها، وتبيين الحقوق والواجبات للباحثين فيما يخص سمات أخلاقيات البحث العلمي.

تعريف الأخلاق: الأخلاق جمع خُلُق، وتطلق على مجموعة من الصفات النفسيّة للإنسان وأعماله التي توصف بأنّها حسنةٌ أو قبيحةٌ، فهي القوة الراسخة في الإرادة التي تجعل المرء يختار ما فيه خيرٌ وصلاحٌ إن كان الخُلق كريماً حميداً، وتجعله يختار الشرّ والفساد إن كان الخُلق سيّئاً وقبيحاً.

وعليه فالأخلاق هي التي تقوم بضبط وتنظيم سلوك الإنسان في كافة مجالات الحياة الفردية والاجتماعية والعلمية، ومنذ القدم وكل أمة تسعى لأن يكون لها قيمًا أخلاقية تعتز بها، وتعمل على تلقينها لأبنائها وتعليمها لهم وغرسها في وجدانهم، وذلك لأن القيم والأخلاق أصل كل شيء، فإذا فسدت القيم والأخلاق انهار الإنسان وأصبح حيوانا مفترسًا، وإذا نظرنا إلى بعض الأقوام الماضية في تاريخ البشر فإنهم هلكوا لأجل انحرافهم وطغيانهم ومعاصيهم وفساد أخلاقهم، وقد أشار القرآن الكريم في أكثر من موضع إلى انحطاط الأمم وهلاكها بسبب انعدام الأخلاق فيها؛ ولذا لم يختلف أحد على أنّ الأخلاق الحسنة من الأمور المهمّة التي لا يستغني عنها أيّ مجتمع، أو جماعة، أو فرد؛ إذ هي عماد المجتمعات والأُمم، وهي التي تَقِيها من الانحرافات، وتعصمها من الفساد والانزلاق في وحْل التخلّف الثقافي والحضاري.

ومن هذه الأخلاق أخلاقيات العمل وهي تنقسم إلى أخلاق عامة وأخلاق خاصة:

فأما الأخلاق العامة: فهي مجموعة من القيم والسلوكيات المشتركة بين جميع المهن وتدخل غالبًا في جميع مجالات الحياة والتي يجب أن يتحلى بها الجميع مهما كانت مهنهم وأعمالهم.

وأما الأخلاق الخاصة: فهي مجموعة من الأسس والمبادئ التي تختص بكل مهنة على حدة، فكل عمل ومهنة لها طبيعة خاصة تختلف عن غيرها من المهن، وبالتالي فلها أخلاقها ومبادئها التي يتخذها أعضائها منهجًا للتقدم والرقي.

مصادر الأخلاق: للأخلاق مصادر ثلاثة تنبع منها وتتغذى بها، ويكمل بعضها بعضا، وهي:

١- **المصدر الأول: الفطرة:** للإنسان حاسة خلقية تعمل مثل حواسه الأخرى، بل إن هذه الحاسة الخلقية تعتبر من الحواس المميزة للإنسان، وعليه فالإنسان مجبول ومفطور على حب الأخلاق الحسنة وكره الأخلاق السيئة، ومهما اختلف الناس – أفرادًا أو أممًا – في تقييم بعض الأفعال وبعض التصرفات، فإن هناك فضائل وأخلاقا يشتركون جميعا في حبها واحترامها، كالصدق والأمانة والوفاء والإحسان والتواضع والعدل، وهناك رذائل وأخلاق سيئة يشترك الناس جميعا في كراهيتها واستهجانها، كالظلم والعدوان والكبر والكذب والخيانة والغدر، فاشتراك الناس – بمختلف أجناسهم وأديانهم وأوطانهم وعصورهم وطبقاتهم وأحوالهم – في هذه الميول الخلقية، وتجذُّرُها في نفوسهم وسلوكهم، دليل واضح على فطريتها وأصالتها فيهم.

٢- **المصدر الثاني: الدين:** فمن المعلوم أن الأخلاق والتوجيهات الخلقية, هي الجزء الأعظم من جميع الأديان وتعاليمها. وفي جميع العصور وفي جميع الأمم ، نجد الأخلاق قرينة الدين والتدين، ونجد الدين والتراث الديني، يشكلان دائمًا أكبر مدد وأقوى سند للقيم الخلقية، وللمعايير الخلقية، وللممارسات الخلقية، فدُعاة الأخلاق، وحُماة الأخلاق، هم الأنبياء وأتباع الأنبياء، وإذا كانت الجِبِلّة هي منبع الأخلاق المفطورة، فإن الدين هو مصدر الأخلاق المسطورة. فلا نعرف خُلقا حسنا يتمسك الناس به أو يذكرونه ويتطلعون إليه، إلا وهو منصوص عليه في الدين وفي التراث الديني

٣- **المصدر الثالث: القوانين والقواعد المجتمعية:** ففي كل مجتمع تتشكل عبر العصور أعراف وقواعد وقوانين تكون محل تراض وتوافق عام، ومحلَّ احترام والتزام، وتصبح جزءًا من المنظومة الأخلاقية للمجتمع, ويصبح انتهاكها والاستخفاف بها سلوكًا معيبًا وربما معاقبًا عليه، كما أن التمسك بها

يكون خُلُقا محمودًا ومقدرًا، وهذه الأخلاق العُرفية والعادات الكريمة هي في الأساس مستمدة من المصدرين السابقين (الفطرة- والدين) ومتأثرة بهما, ولكنها تستمد صِيَغَها العملية وتعبيراتها الظرفية من الفكر والثقافة والتجربة البشرية.

ومن هذا القبيل القواعد واللوائح والسياسات الإدارية المتعلقة بالمؤسسات، وهي التي يلتزم بها جميع أفراد المؤسسة أثناء العمل، والتي تنظم وتحدد جميع المسئوليات والواجبات الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها كل أعضائها.

وأما عن تعريف البحث العلمي: فقد عرفه بعض الباحثين بأنه عبارة عن عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص (الباحث) أو مجموعة أشخاص، من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة (موضوع البحث) باتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول مناسبة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المسائل المماثلة تسمى (نتائج البحث).

وإذا كان هذا هو تعريف الأخلاق وتعريف البحث العلمي، وبما أن عضو هيئة التدريس ينتمي للمؤسسة الأعلى في المجتمع، والذي يعتبر مثلًا أعلى للمجتمع، وبما أنه في الأساس باحث يكشف وينقب عن الأسباب والأسس العلمية للعقبات والمشاكل التي توجد في المجتمع الذي يعيش فيه، ثم يضع لها الحلول المناسبة؛ فلزامًا عليه التمسك بالسلوك الأخلاقي الراقي، والقيم والمبادئ التي تجعله مثالًا للمجتمع يقتدى به.

وبناء على ذلك فإن البحث العلمي له قيم وضوابط أخلاقية ينبغي على كل باحث أن يعلمها ويتحلى بها بالإضافة **إلى المواصفات المعرفية والمنهجية العلمية للمجال الذي يبحث فيه؛ من أجل رفع قيمة البحوث العلمية وزيادة جودتها، والرقي بالباحثين والمجتمع.**

أخلاقيات البحث العلمي:

أخلاقيات البحث العلمي: هي القيم والمبادئ الأخلاقية التي يجب على الدارسين والباحثين اتباعها في مجالات البحث الخاصة بكل منه، وهي التي تجعل للبحث كيانه وتحفظ لكل ذي حق حقه.

وللبحث العلمي آداب وأخلاقيات عديدة ينبغي للباحثين ولطلاب العلم أن يتحلوا بها في أبحاثهم التي يقدموها للمجتمع، وأهم هذه الأخلاقيات ما يلي:

١- **الإيمان بقيمة وأهمية البحث العلمي:** فيجب على الباحث أولًا أن يؤمن ويكون عنده اعتقاد راسخ بأن البحث العلمي هو الدعامة الأساسية لتقدم المجتمع وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وهو الذي يرفع مستوى التعليم في الجامعات ويساهم في نشر الثقافة والوعي، كما يؤمن بأن نشر الأبحاث العلمية في المجلات العلمية العالمية المحكمة يرتقي بعضو الهيئة التعليمية، وترتقي معه الجامعة.

٢- **احترام قانون الأزهر رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١م وما طرأ عليه من تعديلات، وكذا قانون تنظيم الجامعات:** فيجب على الباحث أن يتحرى ويعلم ويحترم القوانين، واللوائح التي تنظم منظومة البحث العلمي، كما ينبغي احترام ومراعاة قرارات المجالس المختصة.

٣- **أهلية الباحث العلمية:** فمن الواجب أن تكون قدرات الباحث وخبراته العلمية ملائمة لمتطلبات البحث، بأن يؤهل نفسه لذلك أولًا، كما ينبغي أن يكون عنده استعداد للمطالعة والتدريب وإتقان المهارات اللازمة لتحقيق أهداف بحثه، ولا يقحم الباحث نفسه في بحث لأي علم من العلوم دون أن تكون لديه الخبرة والدراية بذلك التخصص.

٤- **المنهجية العلمية:** ويراد بها أن يكون الباحث عارفاً بأصول المنهج العلمي العام، وقواعد المنهج العلمي الخاص، اللذين يناسبان موضوع بحثه، مع وجود القدرة لديه على هندسة بحثه وفق قوانين المنهجين ليصل إلى نتائج سليمة في بحثه.

٥- **الصدق:** ويقصد به صدق الباحث في إعداده لبحثه، فيجب عليه أن يبني بحثه على الصدق قولاً وعملاً، وأن تكون معلومات ونتائج بحثه قد تحرى فيها الصدق والشفافية، وفي الجملة فعلى الباحث أن يكون صادقاً في كل ما يقوله في بحثه صدقاً يحمّله مسؤولية المخالفة أو التزوير.

٦- **عدم المبالغة في قيمة البحث وأهميته:** فيجب على الباحث ألا يرفع من أهمية بحثه وفوائده فوق قيمته الحقيقية؛ مما يوقع المستهدفين فيما يسمى بالأمل المزيف، بل على الباحث أن يكون صادقا مع المستهدفين بالبحث فلا يؤملهم بوعود وفوائد خارج نطاق بحثه وفوق موضوعه.

٧- **الأمانة العلمية:** وهي من أهم الأخلاق التي يجب على الباحثين الالتزام بها، فعلى الباحث أن يكون أمينا فيما ينقله من النصوص أو الآراء أو غيرها، فلا يقدم على الزيادة فيها أو النقص منها، أو التغيير بشكل أو آخر، أو الانتحال والسرقة، فيعطي لكل صاحب قول أو رأي حقه عند الاقتباس العلمي، وأن يتجنب جميع أنواع السرقة العلمية؛ كالنقل من كتاب أو من مقال في مجلة علمية، أو إعادة صياغة أفكار أو معلومات دون الإشارة إلى المصادر والمراجع الأصلية للمعلومة.

٨- **الدقة والتروي:** من سمات الباحث المميز خلقًا وعلمًا تحري الدقة والتروي في بحثه عند النقل عن الغير، وأن يتوثق من نسبة النص إلى مصدره والرأي إلى قائله.

٩- **عدم التحيز:** فيجب على الباحث أن يتعامل مع الفكرة دون النظر إلى قائلها أو مؤيدها، كأن يندفع لتأييد رأي أو فكرة لمجرد أن أحداً ما قد أيّدها أو نطق بها.

١٠-**الإنصاف والموضوعية:** على الباحث أن يكون منصفاً وموضوعياً في بحثه عند مناقشة نتائجه مع الآخرين معتمداً على الأدلّة العلمية لإثبات فرضياته، وأن يقوم بمناقشة خصمه بالحجة والأدلة العلمية للوصول إلى الحقيقة.

١١-**النقد الهادف:** وهو إعمال النقد الموضوعي في كتابة البحث العلمي لتصويب الأخطاء وتدقيق النتائج، وتحسين الاستنتاجات والحقائق العلمية، فلا يكون مجرد ناقد لفكرة أو مشكلة ما دون أن يبحث عن العلاج، بل عليه أن يبحث عن البدائل والحلول المناسبة للمسألة (محل البحث).

١٢- **التجرد التام من الاعتبارات الشخصية:** فيجب على الباحث ان يكون مع موضوع بحثه فقط، فلا يقحم في مباحثه أو مطالبه أي اعتبارات ذاتية شخصية أو مذهبية، بل يدخل في الموضوع بذهنية علمية لا تأثير للعواطف والاعتقادات عليها.

١٣- **الإلمام بحقوق الملكية الفكرية واحترامها:** فينبغي على الباحث أن يكون عالمًا وملمًا بالقوانين التي تنظم حقوق الباحثين الفكرية والجامعات، كما يجب عليه احترام الملكية الفكرية لدى الآخرين؛ فلا ينسب ما لغيره لنفسه، بل عليه أن ينسب الأفكار والنتائج إلى أصحابها ومصادرها الأصلية.

١٤- **الإيمان بالمسؤولية الاجتماعية:** فيجب على الباحثين تجنّب إحداث أي ضرر بالمجتمع، والعمل على تحقيق منافع اجتماعية من خلال أبحاثهم، وعليهم المشاركة في مناقشات واستفسارات الناس، والمساعدة في وضع سياسة للعلم ترقى بالمجتمع.

١٥-**الصراحة في الرأي:** فيجب على الباحث أن يكون صريحاً في إبداء ما يتوصل إليه من رأي نتيجة لخطوات البحث العلمي ولو كان مخالفاً لرأيه واعتقاده، ولا يترك الباحثون مشاعرهم وأرآهم الشخصية تؤثر على النتائج التي يمكن التوصل اليها بعد تنفيذ مختلف المراحل أو الخطوات المقررة للبحث العلمي؛ لأن الباحث ناشدُ حقيقة، والحقيقة لا تقبل التضبيب أو التظليم.

١٦- عدم استخدام البحث العلمي لأهداف غير علمية؛ كالأهداف السياسية الدينية، والدعاية الشخصية، أو المجاملة لأي فرد أو هيئة أو مؤسسة مهما كان شأنها، كما يجب على الباحث أن لايستغل المواقف لصالح أي شيء من ذلك، بحيث يحرِّف أو يفسر ما يقوله الآخرون بما يخدم هدفه.

١٧-**استفادة المستهدفين من البحث:** فيجب على الباحث أن يسعى في تقديم ثمرة علمية مفيدة، وأن يقدم نتائج بحثه للمستهدفين بما يفيدهم.

١٨-**سعة العلم:** فعلى الباحث أن يسعى لتنمية علمه واتساع ثقافته؛ بأن يحرص على القراءة والاطلاع المستمر على المجلات الدورية والمؤلفات في مجال التخصص، والاشتراك في المؤتمرات والندوات، وعرض الجديد على الزملاء في التخصص والمناقشة بشأنه؛ لأن كل ذلك بلا شك يزيد من ثقافة الباحث وقدراته مما يعود على البحث والمستهدفين والمجتمع بمردود إيجابي.

١٩- **التواضع وعدم التكبر:** فالتكبر في الحياة العلمية آفة الباحثين والبحث العلمي، لذا على الباحث أن يتصف بشخصية علمية متواضعة متقبلة لنقد الاخرين، ولا يأخذه الغرور بما قد يصل إليه من نتائج ذات قيمة علمية ؛ لأن الغرور مطية الهلاك.

٢٠- **مراعاة قدرات المستهدفين وشعورهم:** فعلى الباحث أن يراعي حال المستهدفين من البحث، وذلك بأن يلتزم في جميع نقاط بحثه بالتبسيط المنطقي في المعالجة والتناول المتسلسل للأهم ثم للأقل أهمية بالنسبة للظواهر موضوع البحث، ابتداءً من المسائل والإجراءات البسيطة وانتهاءً بالمعقّدة منها، إضافةً إلى تبسيط النتائج واختصارها، دون أن يؤدي إلى نقص في دقة النتائج وإمكانية تعميمها، وكل ذلك حتى يفهم بحثه ويستفيد منه جميع المستهدفين، وكي لا يشعر أحد بالإنهزامية أو الاستسلام بسبب كبر سنٍ أو مرض أو عدم القدرة على الفهم إذا كان البحث معقدًا.

٢١- **الترشيد في استخدام الموارد:** فيجب على الباحثين استخدام الموارد اللازمة لإجراء البحوث بفعالية، وعدم الإسراف دون مقتضى منعاً لهدرها.

٢٢-**الاحترام المتبادل**: فيجب أن يتعامل الباحث مع الزملاء وطالبي العلم باحترام متبادل، وأن يحرص على احترام آراء الآخرين مهما هزلت، أو عظمت.

٢٣- **الصبر والمثابرة:** فعلى الباحث أن يتحلّى بالصبر وسعة الصدر؛ لان البحث مسؤولية تعترضها صعابٌ كثيرة ، وهي لا بد لها من تحمل، والتحمل بطبيعته يتطلب الصبر والمثابرة على مواصلة البحث، فلا تثنيه العوائق والصعوبات، بل يعمل على تذليلها وتسهيلها.

٢٤- **نشر الأبحاث العلمية:** ينبغي عل الباحث أن يحرص على نشر الأبحاث في مجلات علمية محلية، والسعي لنشرها في مجلات علمية عالمية ذات تصنيف متقدم؛ حتى يعم النفع للجميع.

أخلاقيات الأستاذ بوصفه مشرفاً علميّاً:

يحكم العلاقة بين المشرف والطالب الأخلاق الجامعية مع اللوائح والقوانين، وتتمثل هذه الأخلاق فيما يأتي:

١- أن يكون الأستاذ المشرف قدوة ومثالًا للباحث في جميع الأخلاق السابقة التي ينبغي على الباحث مراعاتها.

٢- التوجيه المخلص والأمين للباحث في اختيار موضوع البحث، وأن يكون موضوع البحث أصيلاً يعود بالفائدة العلمية على الباحث والكلية، والتأكد من عدم إنجازه سابقًا.

٣- التأكد من قدرة الباحث على القيام ببحثه تحت إشراف الأستاذ.

٤- ألا يستغلّ الأستاذ نفوذه وسلطته الممنوحة له على الباحث في تسخيره بأعمال لا علاقة لها بموضوع بحثه.

٥- أن يحرص الأستاذ على نفع طلابه، وتوجيههم التوجيه السليم فيما يكلفهم به من واجبات أو بحوث ومشروعات تجاه موضوع البحث، ونحو ذلك مما ينمي خصال الباحث العلمي في الطالب.

٦- تعويد الطالب على تحمل مسؤولية بحثه وتحليلاته ونتائجه، والاستعداد للدفاع عنها بموضوعية.

٧- التأكيد المستمر على الأمانة العلمية والسرية والالتزام الدقيق بأخلاقيات البحث العلمي.

٨- ألّا يتهاون مع طلابه في المنهج أو أصول البحث العلمي.

٩- أن يسمح للباحثين بالمناقشة والاعتراض وفق أصول الحوار البنّاء، وتبعاً لآداب الحديث المتعارف عليها.

١٠- أن يحقق العدالة بين الباحثين الذين يقوم بالإشراف عليهم، فلا يهتم بأحدهم دون الآخر.

١١- عدم الانزلاق إلى سلوكيات ابتزاز أو إذلال أو إهانة الباحث وتسفيه قدراته، سواءٌ في أثناء البحث، أو في جلسات المناقشة العلنية للرسائل؛ لأنّ هذا السلوك خلق سيء قد يلحق الضرر بشخصية الباحث، وبذلك يكون الأستاذ قد أخلّ بمسؤوليته الخلُقية إزاء التنمية المعرفية والخلقية السليمة.

ضوابط تطبيق آليات أخلاق البحث العلمي

أولا: خطط الماجستير والدكتوراه:

تتأكد الكلية من تطبيق الباحث لأخلاقيات البحث العلمي من عدة طرق بيانها كالتالي:

١- لجنة فحص الخطة:

حيث يقوم القسم المختص بإسناد خطة البحث إلى لجنة فحص لتقوم اللجنة بفحص الخطة والتأكد من مدى مراعاة الباحث لأخلاقيات البحث العلمي ومدى أهمية الموضوع وعدم سبق بحثه وأهليته للتسجيل.

٢- لجنة السيمنار:

حيث يقوم القسم بعد فحص الخطة بتشكيل لجنة سيمنار للباحث لمناقشة الباحث في الخطة والتأكد من مدى إحاطة الباحث بموضوع البحث وقدرته على الكتابة فيه وعلمه بأخلاقيات البحث العلمي.

٣- لجنة الدراسات العليا:

فبعد موافقة القسم يرفع الموضوع إلى لجنة الدراسات العليا للتأكد من ملائمة الخطط لقواعد البحث العلمي وأخلاقياته والتأكد من صلاحية الموضوع للتسجيل خصوصا الموضوعات المشتركة بين قسمين، وتفصل اللجنة بين القسمين في حالة الاختلاف حول أشياء متعلقة بالبحث وترفع توصياتها إلى مجلس الكلية.

٤- مجلس الكلية: يقوم مجلس الكلية أيضا بالاطلاع على الخطط البحثية ومناقشتها للتأكد من صلاحيتها وموافقتها لمناهج البحث العلمي وضوابطه ومراعاتها لأخلاقيات البحث العلمي.

٥- تقرير المشرف: حيث يقوم المشرف بعمل تقرير عن الباحث سنويا للتأكد من اهتمام الباحث وأهليته العلمية ومراعاته لقواعد البحث وتطبيقه لأخلاقيات البحث العلمي.

٦- تقرير لجنة المناقشة والحكم: حيث تقوم لجنة المناقشة والحكم على البحث من التأكد من صلاحية البحث ومراعاته للقواعد والمناهج البحثية وتطبيقه لأخلاقيات البحث العلمي.

ثانيا: رسائل الدكتوراه:

تقوم الكلية بفحص رسائل الدكتوراه عن طريق لجنة فحص مشكلة تحكم على البحث للتأكد من صلاحية الرسالة ليترقى بها الباحث إلى درجة مدرس وذلك عن طريق التأكد من مراعاة الباحث لضوابط وأخلاقيات البحث العلمي.

ثالثا: أبحاث الترقية:

يتم مراعاة أخلاقيات البحث العلمي في أبحاث الترقية في عدة مراحل:

١- لجنة التحكيم:

تقوم لجنة التحكيم الخاصة بالمجلة أو المؤتمر الذي سينشر فيه البحث بتحكيم البحث للتأكد من صلاحيته للنشر ومراعاته لقواعد وأخلاقيات البحث العلمي.

كما تقوم لجنة التحرير بمجلة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة بالتأكد من تطبيق الباحثين لأخلاقيات البحث العلمي عن طريق إرسال الأبحاث قبل النشر إلى أساتذة محكمين من الكلية وخارجها في التخصص للتأكد من صلاحية البحث للنشر

٢- اللجنة العلمية الدائمة:

حيث يقوم الباحث الذي يريد الترقية بطلب لمجلس القسم للموافقة على التقدم إلى اللجنة العلمية الدائمة للترقية، والذي يقوم بدوره بالتأكد من بيانات الأبحاث وأنها مستوفية لشروط التقدم للترقية، ومن ثم يحيطهم علما بالموافقة على التقدم للترقية ويرفع الأمر إلى العميد ليحيله إلى اللجنة العلمية الدائمة.

وتقوم اللجنة العلمية الدائمة بتحكيم الأبحاث والتأكد من مراعاة الباحث لضوابط وأخلاقيات البحث العلمي.

وبعد موافقة اللجنة على الترقية يقوم القسم بالتصديق على قرار اللجنة العلمية ثم مجلس الكلية ثم مجلس الجامعة ثم المجلس الأعلى للأزهر.

وقبل الختام فإنه ينبه على أنه في حالة حدوث مخالفات أخلاقية مخلة بهذا الدليل وبتنفيذه فإنه يحال صاحبها إلى نظام التأديب وفق قانون الأزهر ولائحته التنفيذية.

وختامًا: فيجب أن يكون راسخًا عندنا أن العلم هو الدعامة الأساسية لتقدم المجتمع وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وبه تنهض الأمم، وتنهض الحضارات، ويحدث التطور، وتوجد الحلول للمشاكل التي تواجه تقدم الدول، والعلم هو الذي يرفع الجهل وينشر الثقافة والوعي والفهم في أبناء المجتمع، ولا شك انه لن يتوافر كل ذلك إلا باتخاذ البحث العلمي أسلوبًا ووسيلة ومنهاجًا؛ فالبحث العلمي هو المدخل الطبيعي لكل ما تم التوصل إليه من اختراعات وإنجازات في مختلف المجالات العلمية، والطبية والتكنولوجية والاجتماعية وغيرها.

كذلك لا بد من التنبيه على أن العلم بدون الأخلاق لا تجنى ثماره، ولا يكون قادرًا على النهوض بالحضارات والأمم إلا بالضوابط الأخلاقية التي تهذبه وترفع من شأنه، ولذلك فتنمية الضمير العلمي الناضج، والإحساس الجوهري بالمسؤولية عند الباحث هي الهدف الأساسي لهذا الدليل؛ لأن تطوير هذه القيم سيعزز الأخلاق العلمية الرفيعة والالتزام بها، بدلًا من أن يكون الخوف من العقوبات هو الرادع عن ارتكاب المخالفات، وعليه فالواجب على كل الأطراف المشتركة في البحث العلمي احترام هذا الميثاق، والعمل علي ترقيته وتطبيقه بعناية وكفاءة، وعلي الوجه الذي يمليه المنطق السليم، ويتعين على كل عضو في هيئة تعليمية الحرص علي احترامه وتطبيقه.